

ملاحح نظرية أفعال الكلام في قانون الطلب عند ابن وهب الكاتب في كتابه: البرهان في وجوه البيان

الأستاذة الدكتورة : نعيمة السعدية

طالبة الدكتوراه: نزيهة رويبة

قسم الآداب واللغة العربية

كلية الآداب واللغات

جامعة بسكرة (الجزائر)

Abstract :

As anyone knows that speech is: news or expressions news have benefits to the addressed, we can judge on these news by honesty or lying , but we cannot judge if expressions are real or not . Expressions do not have or carry information .

The majority of Arabic scientists did not talk about expression and they replaced it by” request “ the same thing for “ Ibn wahb”

The phenomén of acts of speech is appeared in the request law from request fields which “ Ibn wahb” classified it to four: Call, Subject, Request and order These Sections lead to realize real and direct acts of speech , also it may lead to realize indirect acts of speech If one of conditions is breached . Request and achievement acts are classified with advertising and directives and commitments.

ملخص:

مما لا يخفى على أحد أن الكلام إما خير وإما إنشاء ، و الخبر هو الذي يحمل بين طياته فائدة للمخاطب و نستطيع الحكم عليه بالصدق أو الكذب ، أما الإنشاء فهو الذي لا نستطيع الحكم عليه لا بصدق و لا بكذب و لا يحمل في طياته معلومة ، و لعل أغلب علماء العربية لم يتكلموا عن الإنشاء و إنما جعلوا مكانه الطلب و هو الأمر ذاته عند ابن وهب ، و قد تجلت عنده ظاهرة الأفعال الكلامية في قانون الطلب من خلال أبواب الطلب التي جعلها ابن وهب أربعة دعاء و مسألة و طلب و أمر و هذه الأقسام تؤدي إلى تحقيق أفعال كلامية إنجازية مباشرة ممثلة في الدعاء والمسألة و الطلب و الأمر ، و قد تخرج إلى إنجاز أفعال كلامية غير مباشرة إذا ما تم خرق أحد شروط إجرائها ، و بحسب معايير سيرل فإن الأفعال الإنجازية الطلبية تصنف ضمن الإعلانات و التوجيهيات والالتزاميات.

لعله تندرج نظرية أفعال الكلام في التراث العربي ضمن مباحث علم المعاني، وهذا ما أكده مسعود صحرابي بقوله: «وتندرج ظاهرة الأفعال الكلامية تحديداً ضمن الظاهرة الأسلوبية المعنونة بـ (الخبر والإنشاء)، وما يتعلق بها من قضايا وفروع وتطبيقات لذلك تعتبر نظرية (الخبر والإنشاء) عند العرب من الجانب المعرفي العام مكافئة لمفهوم الأفعال الكلامية»¹، ولقد حظيت هذه الظاهرة بعناية قصوى إذ كانت محل اهتمام العديد من التخصصات ... وبرع في تفصيلها ثلة من علماء العربية الذين التفتوا إليها على الرغم من اختلاف توجهاتهم، فما المقصود بالخبر والإنشاء، وإلى أي مدى تجلّى الإنشاء (الطلب) بين دفتي البرهان في وجوه البيان؟

لم تأت نظرية الخبر والإنشاء عند العلماء العرب مكتملة منذ أول الأمر ولكنها مرت بأطوار، ولقد تعددت وجهات نظر العلماء وخاصة حول الإنشاء الذي كان غائباً غياباً شبه تام من مؤلفاتهم، وعموماً يُعد الخبر والإنشاء «ثنائية محورية في النظرية الدلالية التراثية»².

ولقد قسم النحاة الكلام إلى خبر وطلب وإنشاء، فيما أن يحتمل الكلام التصديق والتكذيب أو لا، فإن احتملها فهو الخبر... وإن لم يحتملها فإما أن يتأخر وجود معناه عن وجود لفظه أو يقرنا، فإن تأخر عنه فهو الطلب... وإن اقرنا فهو الإنشاء³، وهذا التعريف اعتمده ابن هشام في شرحه لكنه سرعان ما أعاد التعريف بقوله: (...وَأَنَّ الكلام ينقسم إلى خبر وإنشاء فقط، وَأَنَّ الطلب من أقسام الإنشاء)⁴.

و رغم اختلاف النحاة في تحديد أقسام الكلام نجد أن علماء البلاغة قسموه خبراً وإنشاء، وكان تقسيمهم على أساس نوعين من المعايير «معايير منطقية ومعايير تداولية، ولكنها كانت متداخلة في مصنفاتهم تداخلاً شديداً، ومن ثم يصعب فصل الجانب التداولي منها عن الجانب المنطقي»⁵. وعلى العموم يمكننا أن نجد ثلاثة معايير وهي الأكثر شيوعاً والأكثر اعتماداً في مصنفاتهم، وهو ما يؤكد صاحب الإيضاح في قوله: «ووجه الحصر: أن الكلام إما خبر أو إنشاء، لأنه إما أن يكون لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه، أو لا يكون لها خارج: الأول الخبر، والثاني الإنشاء»⁶.

ولقد أعطى العلماء العرب أهمية كبيرة وحظاً وافراً للخبر إذا ما قورن بنظيره الإنشاء، هذا الذي لم يتعد الإشارات القصيرة والمتفرقة في باب الخبر والإنشاء، وإذا كان الخبر هو ما يحتمل الصدق والكذب، فالإنشاء هو الكلام الذي لا يحتمل الصدق والكذب، وقد قسمه القزويني إلى طلبي وغير طلبي إذ يرى أن: «الإنشاء ضربان طلب، وغير طلب، والطلب يستدعي مطلوباً غير حاصل وقت الطلب لامتناع تحصيل الحاصل»⁷.

ولعل معظم العلماء اعتنوا بالإنشاء الطلبي «وهو الذي يستدعي مطلوباً غير حاصل في اعتقاد المتكلم وقت الطلب»⁸.

وإذا ما عدنا إلى المدونة المدروسة كتاب البرهان في وجوه البيان لوجدنا أن ابن وهب قد جعل الطلب نظيراً وقسماً للخبر، ويعرفه بقوله: (والطلب: كل ما طلبته من غيرك، ومنه الاستفهام، والنداء والدعاء، والتمني لأن ذلك كله طلب، فإنما تطلب من الله عز وجل بدعائك ومسألتك، وتطلب من المنادى الإقبال إليك أو عليك، وتطلب من المستفهم بذل الفائدة لك).⁹

إذن شرط الطلب هو أن تستدعي مطلوباً لا يكون حاصلًا وقت الطلب، وتتجلى ظاهرة الأفعال الكلامية بصورة واضحة للعيان من خلال أبواب الطلب التي جعلها ابن وهب أربعة إذ تراه يقول في موضع آخر والطلب ينقسم أربعة أقسام دعاء ومسألة وطلب وأمر. وهذه الأقسام تؤدي إلى تحقيق أفعال إنجازية مباشرة مثلة في الدعاء والمسألة والطلب والأمر، وقد تخرج إلى انجاز أفعال كلامية غير مباشرة إذا ما تم خرق أحد شروط إجرائها، وبحسب معايير سيرل فإن الأفعال الإنجازية الطلبية تصنف ضمن الإعلانات والتوجيهات والالتزاميات

***الدعاء:** يقول ابن وهب الدعاء لله وحده قال سبحانه: (قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أيّما تدعو فله الأسماء الحسنى)¹⁰

يشكل الدعاء النوع الأول من الطلب عند ابن وهب، إذ يطلب فيه المتكلم أموراً من الله عز وجل؛ أي أن هذه الأمور التي يدعو بها المتكلم غير حاصلة في الحاضر، فهو يستدعي أموراً أو مطالب غير حاصلة وقت الطلب وهذا من صميم الإنشاء الذي هو من صميم التداولية، يستطرد ابن وهب كلامه فيقول: [فحق العاقل أن يدعو الله عز وجل - بجوائحه - ويرغب في أموره وأن يعلم أن الخير والشر في خزائنه، وتحت قدرته وملكه، وأنه لا يملك ذلك أحد إلا بإذنه، فيكون دعاؤه إياه بالإخلاص والإخبار والتضرع كما قال سبحانه: (ادعوا ربكم تضرعاً وخفية)]¹¹ ، فابن وهب يؤكد على الداعي أن يتوجه إلى الله عز وجل فهو القادر وحده على تحقيق مطالبه وتحقيق حوائجه فإذا توفر الإخلاص والإحاح والتضرع لله تحقق الفعل الإنجازي أي استجابة الله لدعاء المتكلم، وعادة ما يكون الدعاء فعلاً إنجازياً كلامياً. ويضع ابن وهب آداباً للداعي فيقول: (... وأن يقدم قبل الدعاء التمجيد والتحميد والثناء على الله سبحانه، فإن المدح قبل المسألة وما الدعاء إلا العبادة الكبرى).¹³

فلتحقيق طلب الداعي وجب عليه بدءاً حمد الله وشكره والثناء عليه تادباً مع الله ، ثم يستأنف في عرض حوائجه، أي أنه لتحقيق فعل الاستجابة لا بد من توافر شروط معينة ولفظنة ابن وهب أشار إلى سر عدم استجابة الدعاء ويرر ذلك في قوله: (ولعل من لم يقو تمييزه، ويكمل عقله يسوء ظنه بربه- سبحانه- في وعده، أو تهاون بدعاء عبده، وليس الأمر كذلك، لكن ها هنا سر في الدعاء فيه تنبيه لكثير من الناس على رشدهم، وهو أن كل أحد مجبول على أن يهين نفسه أعلى المنازل، وأشرف المراتب... ولو أعطى الله كل أحد ما شاء كان الناس جميعاً في أعلى طبقة وأشرف منزلة ، ولو

صار الناس على هذا يوماً واحداً لا يستغنى بعضهم عن بعض... فإذا دعوت الله سبحانه وتعالى فاعلم أنك تدعو حكيمًا يسوس الخلق، ويدبرهم بحكمته، والحكيم لا يعطيك في نفسك، وأنت جزء من خلقه ما ينتقض به تدييره في سائر خلقه، ويفسد به سياسته في جميع ملكه، لكنه يستجيب لك فيما ينفك، ولا يضرك غيرك.¹⁴

فإنه عز وجل لا يستجيب دعاء المرء إذ لم يكن له فيه صلاح، أي عدم تحقيق الفعل الكلامي الإنجازي (الدعاء) هو في الحقيقة تحقيق لفعل كلامي إنجازي آخر هو درء مفسدة وجلب منفعة، وعليه فالفعل الإنجازي الكلامي في الدعاء لله عز وجل محقق دومًا سواء سلبًا أم إيجابًا، إما بتحقيق رغبات الداعي، وإما بتحقيق رغبات أخرى لا يراها الداعي ويراهها المولى صالحة له، وكفى بربك وكيلًا.

***المسألة:** تعد المسألة فعلاً كلاميًا إنجازيًا مباشرًا يتمثل في طلب حصول في الذهن لغير حاصل، وهو ممكن الحصول بهم المستفهم، وهو عند ابن وهب طلب لحصول ما في الخارج في الذهن فيقع من شخص جاهل لشيء ما، أو شاك في أمره، وطبعًا لا تقع المسألة إلا من شخص يهيمه الأمر المستفهم عنه. ولقد ذكر ابن وهب معظم أدوات الاستفهام ويّين دواعي ذكرها أو مواضع استعمالها، واستدل كعادته على ذلك بأمثلة عن كل أداة واستهل هذه الأدوات بـ (هل) وهي من أشهر أدوات الاستفهام فقال: (أنواع البحث و السؤال تسعة أنواع، فأولها: البحث عن الموجود بهل : تقول : هل كان كذا أو كذا ؟ فيقال: نعم أو لا).¹⁵

إنها تنفيد فعلاً كلاميًا إنجازيًا غرضه الاستفهام عن كينونة أمر ما من عدم كينونته وتكون الإجابة كما ذكر ابن وهب بالإيجاب (نعم) أو بالسلب (لا). أما الأداة الثانية فهي "ما" ويقول في شأنها: (والثاني: البحث عن أنواع الموجودات بما؛ تقول: ما الإنسان؟ فيقال: الحلي الناطق، وما رأيك في كذا؟ تقول رأيي الفلاني).¹⁶

لعل ما تنفيد فعلاً كلاميًا إنجازيًا غرضه الاستفهام عن ماهية الإنسان- مثلاً في المثال الذي عرضه ابن وهب- وتكون الإجابة حسب ابن وهب (الحلي الناطق)، أما البحث عن الفصل بين الموجودات فيكون بـ (أي) تقول: أي الأشكال المربع؟ فيقال: هو الذي يحيط به أربعة خطوط¹⁷، ف "أي" تنفيد فعلاً كلاميًا إنجازيًا غرضه الاستفهام. مثلاً عن حقيقة المربع، وتكون الإجابة كما ذكرها صاحب البرهان، أما الأداة (كيف) فهي مختصة بالبحث عن أحوال الموجودات فتقول مثلاً: كيف الإنسان؟ فيقال: منتصب القائمة. لقد حققت فعلاً كلاميًا إنجازيًا غرضه الاستفهام مثلاً، عن حال هيئة الإنسان، أما البحث عن العدد فأوكل إلى الأداة (كم) مثلاً: تقول: كم مالك؟ فيقال مثلاً عشرون درهما.¹⁸

ف"كم" تحقق فعلاً كلامياً إنجازياً غرضه الاستفهام عن عدد ما ، وأما البحث عن الزمن فتكفلت به (متى) مثلاً: تقول: متى كان هذا؟ فيقال لك: في زمن الرشيد مثلاً، فمتى تفيد فعلاً كلامياً إنجازياً غرضه الاستفهام عن زمن أمر ما. وأما إذا أردت البحث عن مكان ما فيكون ذلك (بأين) تقول مثلاً: أين زيد؟ فيقال في الدار، (فأين) تحقق فعلاً كلامياً إنجازياً غرضه الاستفهام عن مكان تواجد شخص ما أو شيء ما. وأما إذا رغبت في البحث عن أشخاص الموجودات فابن وهب يدل على (من) مثلاً يقال: من خرج؟ فيقال: زيد، من لا تستعمل إلا في المسألة عنن يميز ويعقل).¹⁹

ف(من) تفيد فعلاً كلامياً إنجازياً غرضه الاستفهام عن شخص ما. وآخر أداة ذكرها ابن وهب هي (لِمَ) ويقول فيها: (البحث عن علل الموجودات بلم...).²⁰ ف"لم" تفيد فعلاً كلامياً إنجازياً غرضه الاستفهام عن علة وقوع أمر ما، ويكون الجواب بالحجة. ونحسب أنه إذا استوفت المسألة كل الشروط حققت فعلاً إنجازياً كلامياً، وتصنف بحسب أوستين وسيرل ضمن التوجيهيات، وهذا لا يمنع خروج المسألة عن أصلها إذ تتولد على إثر ذلك أغراض تواصلية أخرى.

و لحرص (ابن وهب) فقد ذكر كل وجوه المسألة، ولم يقف عند هذا الحد بل راح يذكر آداب السائل في طلب العلم إذ يقول: (وإن كان سؤالك في طلب العلم، فالذي يليق بالعاقل وبحسن به الإلحاح بالطلب، واللزوم في الأدب، وألا يرد وجهه عن الاستقصاء في استخراج الفائدة.. فقد روي أنه قيل لابن عباس: أتى لك هذا العلم؟ فقال: لسان سئول وقلب عقول).²¹

فالسائل الذي يهدف من وراء سؤاله طلب العلم وجب عليه التأدب في طرح السؤال، ولزوم الإلحاح حتى يجني ثمار سؤاله، ويصل إلى الفائدة التي يريد، وبذلك يحقق فعلاً كلامياً إنجازياً غرضه الاستفهام عن حقيقة علم ما.

وعموماً فالاستفهام ما هو إلا فعل كلامي يقوم بإنجاز وتحقيق وظائف تواصلية عديدة ومتنوعة.
***الأمر والنهي**: الأمر هو طلب حصول أو إيقاع فعل ، والنهي هو طلب ترك الفعل، وأما ابن وهب فيرى أن الأمر يكون لمن هو دونك ، ويقسمه إلى قسمين فيقول: (أما الأمر فينقسم قسمين: أحدهما ما أمرت أن تعمل فيخص باسم الأمر، والآخر ما أمرت بأن يترك فيسمى به نهياً).²²

إذن الأمر عند ابن وهب هو فعل كلامي إنجازي يتضمن طلباً للحصول في الخارج، وهذا الفعل الإنجازي المباشر لا يتم إلا إذا تمت مراعاة منزلة المخاطب وحالة المتكلم، ونحسب أن هذا تصور تداولي لا شك فيه، ويتضح ذلك من خلال قول ابن وهب (الأمر لمن هو دونك)، فهنا "ابن وهب" راعي منزلة المخاطب إذ هي أقل درجة من منزلة المتكلم، مما يعني أن الفعل الكلامي الإنجازي في الأمر لا يتحقق إلا من خلال استعماله على أصله.

يكمل ابن وهب تفضيله للأمر وجوانبه فيقول: (ومن أوجب ما أمر به الإنسان، ونهى عنه:

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لأن الله تعالى قد حض على ذلك، وعنف على تركه، وعاقب على إهماله فقال عز من قائل: (كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر) آل عمران 110.²³

ولا يقف عند حد ذكر، وجوب الأمر بالمعروف وضرورة النهي عن المنكر فحسب بل يتعدى ذلك حتى يبين فائدة كل من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إذ يرى أن المنفعة في الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر بيته ظاهرة، لأن الله لما خلق الخلق فباعده بين همهم و فطرم، وخالف بين عقولهم وفكرهم. وكان أكثرهم إلى الفساد سراعاً، وللهوى أتباعاً، وكانوا متى تركوا ما تدعوهم إليه نفوسهم فسدوا وأفسدوا غيرهم، وليس للفساد خلقوا، ولا بما خالف الصلاح جعلوا.²⁴

فابن وهب يقر حقيقة هي اختلاف الناس، واختلاف منزلاتهم واختلاف درجاتهم، الأمر الذي يجعلهم في احتياج بعضهم بعضاً، فبالأمر والنصح يصلح حالهم، وبالنهي عن المنكر يستقيم أمرهم، ويوضح كيفية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيقول: (...والأمر والنهي باللسان لذوي العقول والأبصار، ومن يردعهم الحياء عن مقارفة ما لا يليق بذوي الأخطار، وجعل السوط لمن لا ينفعه الزجر من شراب الخمر ومرتكبي الفجور، وجعل السيف لمن لا يقع في تأديبه بالسوط من المتقاتلين، والبغاة والمارقين، وكل ذلك أمر بالمعروف ونهي عن المنكر).²⁵

لقد تدرج ابن وهب في سلم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إذ بادئ ذي بدء استهل باللسان، ثم السوط، فالسيف، أي أن هذا التدرج على حسب ارتكاب الجرم، ونحسب أن هذا ما يصب في صميم التداولية، إذ راعى مقام المتكلم مرتكب جرم نوع عقوبة، كما راعى درجة المخالفة أي عمل بمبدأ (لكل مقام مقال) أي كل جرم وله عقوبة خاصة به.

ورأى ابن وهب في موضع آخر أنه من باب أولى أن يصلح الإنسان نفسه إذ يقول: [وليس من العدل عند ذوي العقول أن يصلح الإنسان غيره، وهو غير صالح في نفسه، ويقوم أخلاق الناس بقوله وفعاله، وهو غير مقوم في خلقه، وإنما يبتدئ بنفسه فيحملها على ما يزيد في حسن خلقها... فإنها أقرب إليه، وأولى بنصيحته، فإذا انقادت له أخذ في "إصلاح عيوب غيره، ومنه قوله تعالى: (أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم) البقرة 44].²⁶

ونحسب أن هذا أيضاً تصور تداولي فالتكلم يبدأ بنفسه يؤديها ويصلحها، ثم يعرج إلى إصلاح غيره، فلا يليق بالمرء أن يأمر الناس بالخير وهو لا يأتيه، كما لا يصلح أن ينهي غيره عن المنكر وهو يأتيه.

تعرض ابن وهب فيما سبق إلى أن الأمر يكون لمن هو دونك لكنه لا يلبث في موضع آخر أن يجعل الأمر لمن هو دونك، ولمن هو فوقك ممن يبسط يده عليك، وتخاف أن يسبق بمكروه إليه

(وهو يقصد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)²⁷ يعلل قوله السابق بوجهة نظر تداولية فيرى أن (المأمور المنهي من الملوك وغيرهم، فإن كانوا فوق الأمر لهم والناهي بالقدرة والسلطان، فإنهم دونه في حقيقة الإيمان، لأنهم إذا ارتكبوا من الأمور الموبقة المفسدة ما يوجب عليهم نهيم عنها ووعظهم فيها، فقد صارت منزلتهم دون منزلته في حكم الشريعة وترتيب العقل).²⁸

فالدونية عند ابن وهب تتغير بتغير أحوال المخاطب، فليست الفوقية بالقدرة والسلطان وإنما هي بالصلاح والإيمان، لأن المرء إذا ارتكب أموراً موبقة تدنت منزلته، وسقطت رتبته فالإنسان تعلق قيمته بعلو أخلاقه وأفعاله، وتدنو مرتبته بدنو أخلاقه وأفعاله، ولم تفت ابن وهب فكرة إلى الإشارة إلى ضرورة التأدب في الأمر (وهو معيار تداولي) إذ يرى: (...أما من دون الإنسان من تابع وعبد وغيرهما، فالواجب على العاقل ألا يأمرهم من حوائجهم إلا بما يطيقونه ولا يحملهم منها ما لا يحملونه، وأن يعلم أنهم بشر مثله فإن الله - سبحانه - فضله عليهم ليلبو شكره وصرهم دونه ليلتبلي صبرهم، وأن من العدل عليهم ألا يأتي إليهم إلا ما يجب أن يؤتى إليه لو كان في مثل حالهم، فلا يضربهم ولا يجهدهم ولا يمنعهم مصلحة لهم، وأن يأتي في صلاحهم وسياساتهم ما يأتيه في سياسة نفسه وولده وأخص أهله من حيث لا يرعى لهم العذار فيما يفسدهم، ولا يلزمهم من الدعة ما يعيقهم، فإذا فعل ذلك كان قد مضى بحيمهم وبلغ مراده منهم إن شاء الله).²⁹

فالتأدب في الأمر يحبه الناس في بعضهم بعضاً، والمرء لا يأمر غيره بما لا يطيق، ونحسب أن التأدب سواء في الأمر أم في الكلام من أهم معايير التداولية، وعموماً وبمنظار سيرل فإن الأمر والنهي فعالان كلاميان إنجازيانيتان إلى صنف التوجيهيات، ويكونان فعيلين كلاميين إنجازيين مباشرين إذا وردا بحسب أصل استعمالهما، لكنهما قد يخرجان إلى أغراض تواصلية مختلفة، وعموماً يهدف كل من الأمر والنهي إلى تحويل واقع الأشياء. إذن فهما فعالان إنجازيان يعملان على تغيير الواقع، ولكليهما قصد يرمي المتكلم إليه، فالمتكلم لا يأمر إلا حاجة، ولا ينهى إلى لرغبة فيفعل شيء ما، ويخضع كل من الأمر والنهي إلى السياق والظروف المحيطة بالعملية التخاطبية، فلا بد من مراعاة حال المتكلم وحال المخاطب، والمقام الذي نأمر أو نهى فيه.

وبعد هذه الجولة القصيرة نصل إلى:

- ابن وهب يجعل الطلب قسيماً ونظيراً للخبر.

- ابن وهب يقسم الطلب إلى أقسام أربعة: دعاء، مسألة، طلب وأمر.

- أقسام الطلب تحقق أفعالاً، إنجازية مباشرة ممثلة في الدعاء والمسألة والطلب والأمر، وإذا ما تم خرق أحد شروط إجرائها قد تحقق أفعالاً إنجازية كلامية غير مباشرة.

الهوامش والمراجع والمصادر:

- 1- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2005، ص 49.
- 2- خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، دراسة نحوية تداولية، المؤسسة العربية، للتوزيع، ط1، 2001، ص 30.
- 3- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ضبطه وحققه محمد محمد تامر، مطابع الزهراء، للإعلام العربي، (دط)، (دت)، ص 29.
- 4- نفسه، ص 29.
- 5- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 58.
- 6- الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (ط1)، 1408، 1988، ص 16.
- 7- الخطيب القزويني، المرجع السابق، ص 135.
- 8- أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ضبط وتدقيق وتوثيق يوسف الصميلي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا، بيروت، (ط1)، 2000، ص 70.
- 9- ابن وهب، البرهان في وجوه البيان، 93-94.
- 10- الإسرائ، الآية 110.
- 11- الأعراف، الآية 55.
- 12- ابن وهب، البرهان في وجوه البيان، ص 219.
- 13- نفسه، ص 219.
- 14- ينظر: ابن وهب، البرهان في وجوه البيان، ص 221/222.
- 15- ابن وهب، البرهان في وجوه البيان، ص 75.
- 16- نفسه، ص 75.
- 17- نفسه.
- 18- ابن وهب، البرهان في وجوه البيان، ص 75.
- 19- نفسه، ص 76.
- 20- نفسه، ص 76.
- 21- ابن وهب، البرهان في وجوه البيان، ص 224.
- 22- ابن وهب، البرهان في وجوه البيان، ص 224.

-
- 23- نفسه، ص 225.
24- ابن وهب، البرهان في وجوه البيان، ص 225.
25- نفسه، ص 226.
26- ابن وهب، البرهان في وجوه البيان، ص 228.
27- نفسه، ص 228.
28- ينظر: نفسه، ص 228.
29- ابن وهب، البرهان في وجوه البيان، ص 229.